

والأصل من مقدمات قادمة
وربنا أسأل أن ينفع به
وأن يمن بالرضى والرحمة
لى وللأصل وكل الامه

﴿ الكلام فى المقدمات ﴾

مجموع طرق الفقه الاجمالية
عارفها وطرق الاستفادة
هو الأصول قلت حدتين فى
وشيخنا ذا حيث تين ضمنا
والفقه باعتبار فن الفرع
لأحمد الفرعية التحصيلي
والحكم فى الشرع خطاب الرؤف (١)
بالاقتضاء أو بتخير فلا
والحسن والقبح بمعنى ما يرى
وصفة الكمال والنقص أنسب
شرعا لمدح أو لذم عاجلا
فذا أنسب للشرع لا للعقل
والشكر للمنعم بالشرع لزم
فن أصول الفقه لاعرفان تى
منها وحال المستفيد عادة
حد الأصول حده لم يوف
حد الأصول وبه عن ذا غنى
علم بالأحكام التى للشرع
ذا العلم من دليلها التفصيلي
علق بالفعل من المكلف
حكم سوى لله جل وعلا
ملائما للطبع أو منافرا
للعقل أمّا ما بمعنى الموجب
ولثواب أو عقاب آجلا
فخالفن معتزلى الأصل
لا العقل قيل الشرع لاحكم يلزم

(١). رؤف على فعل لغة فى الرؤف

فلا مرُّ موقوف الى أن يُجلى
فان نفي فثالث لهم وقِف
فلم يكلف غافل ومُلجأ
وهكذا المكره في الصحيح
فالانتم للقاتل من ايشاره
قلت جواز أنه يكلف
والأمر بالمعدوم قد تعلقاً
ثم إن اقتضى الخطابُ الفعل مع
أو تركه بالجزم فالتحريم
إن خص بالنهي فكره أولاً
وان أتى مخيراً فهو بعد
شرطاً صحيحاً فاسداً إذا منع
وحدٌ كل واحدٍ منها عُرِف
وعن أبي حنيفة الخلاف
لسنة ومستحب ندب
والخلف لفظي وبالشروع ما
وانما يلزم في الحجج به
والسبب الذي يضاف الحكم له
من حيث ذا معرف أو غيره
وحكم المعتزلون العقلاً
فباباحة وحظر ما اعترف
ورأى من أجاز هذا خطأ
ولو على القتل بلا مبيح
بقاء نفسه لدى إجباره
أقوى اليه رجع المصنف
معنى وخلف ذي اعتزال طرَقاً
جزم فإيجاب والّا التدبّ ضع
أو دون جزم فله تقسيم
فهو المسمّى بخلاف الأولى
حينئذ اباحة وان ورد
أوسبياً فذا خطاب الوضع
وعندنا الواجب للفرض ردف
وعُدّ لفظياً والارتداف
تطوع بخلف بعض الصّخب
يلزمه النعمان قسراً ألزما
لأنه كفرضه في الشبه
لنسبة التعلق المتصلة
والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودي صف
 تقيض حكم الشيء كالأبوة
 وفاق ذي الوجهين وجه الشرع
 كون القضاء بعده لا يفتقر
 وقد به إجزاؤها أي قد قضى
 وخصص الاجزاء بالمطلوب
 قابلها البطلان ذارديفه
 ثم الاداء فعل بعض قيل بل
 قبل الخروج والمؤدّى ما فعل
 مقدّراً بالشرع قدرا مطلقا
 أي فعل كل قيل به، نبي ما انقضى
 لفعله ما يقتضيه مسجلا
 والفعل ثانيا اذا اعاده
 وقيل عذر فصلاة كررا
 فهو الموافق لما الفقه جرى
 سهلاً لعذر مع قيام السبب
 كأكل ميت لا اضطرار قصر
 في حيث لا يجهد صوم واجبا
 خلاف الاولى قلت للنهيين
 بالظاهر المنضبط المعرف
 لدى القصاص ثم حد الصحة
 وقيل ان عبادة فالمرعي
 بصحة العقد ترتب الأثر
 عبادة وقيل اسقاط القضاء
 وقيل بالواجب لا المندوب
 وهو الفساد لا أبا حنيفة
 كل الذي وقت جوازه دخل
 والوقت حد بالزمان اللّذ جعل
 ثم القضاء ضدّ اداء سبقا
 وقت له تداركا لما مضى
 مقضيّه هو الذي قد فعلا
 فقيل ان خلال اعاده
 معادة قلت المؤخّر أنصرا
 عليه ثم الحكم ان تغيرا
 للحكم الاصلى رخصة يلعب
 مراحل والسلم فطر السفر
 ومستحبا أو مباحا آيا
 لا تلفها كغاصب الخفين

وغسل خف ماسح والآ
 بأنه ما يمكن التوصل
 فيه لمطلوب يراد خبري
 لسلف لنا قليل مكنسب
 وحدنا المطرد المنعكس
 قيل الكلام أزلا قد منعا
 والنظر الفكر الذي يؤدي
 وسم إدراكا خلا عن حكم
 جازمه الذي أبا التغيرا
 هو اعتقاد صح حيث طابقا
 وما سوى الجازم فهو ظن
 لانه راجح أو مرجوح
 والعلم قد قال الامام حده
 بنحكم ذهن جازم مطابق
 تعريفه لانه ضروري
 فالرأي الإمساك لعسر الفهم
 لم يتفاوت وتفاوت الطرق
 والجهل حد بانتفا العلم بما
 رقبيل بل تصور الشيء على

عزيزة ثم الدليل قد جلا
 بالنظر الصحيح حين يعمل
 والخلف في العلم عقيب النظر
 وقيل لا قلت والاول أحب
 والجامع المانع وهو أنفس
 اسم الخطاب قيل أو تنوعا
 لعلم أو ظن يجزم الحد
 تصورا تصديقه بالحكم
 علم وما قد يقبل التغيرا
 وفاسد ان لم يكن مطابقا
 وهم وشك قد حواه الذهن
 أو ذو تساوي فارع ما يلوح
 أمر ضروري وقيل حده
 لموجب وقيل غير لائق
 أبو المعالي عسر التصويري
 قال المحققون جزم العلم
 من كثرة الذي به قد اعتلق
 يقصد أي من شأنه أن يعلم
 خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الذهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

﴿مسئلة﴾

الحسنُ المأذون فيه واجبا ومستعجبا ومباحا آيا
 قيل كذا فعل سوى المكفّر بما نهى عنه القبيح عرف
 فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولاً
 لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن الملبح

﴿مسئلة﴾

ما جاز أن يترك ليس واجبا وجلُّ أهل الفقه مال ذاهبا
 الى وجوب الصوم حال العذر على مريض حائض ذي سفر
 وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشهرين
 عليه واللفظ مردّد الخلاف ثم هل المندوب مأمور بخلاف
 وفي الاصح لم يكن مكلفاً بفعله كذا المباح قد وفا
 من أجل هذا كان تكليف الوري إلزامهم ما فيه كلفة ترى
 لا طلب المذكور خلف ما جنح الباقلاني له ثم الاصح
 أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب
 والخلف لفظي فان المرعي وصف الاباحة بحكم شرعي
 فانه نسخ الوجوب إذ يجي يبق الجواز يعني انتفاء الحرج
 وقيل يبق بعده الاباحة وقيل الاستعجاب للرجاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالغير سقط
وقيل ما يختاره المطالب فان أتى بالكل قيل الواجب
أفضلها وان بترك الكل آل ف قيل إنه على أدنى الخصال
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل
والتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل كما يوجد
وظنه الاستاذ والجوينى ونجده يفضل فرض العين
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجمل والشيخ الامام
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرضا فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهرنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الا كثر

قلت وقد صحح فيه النووي
وقيل الاول وقيل الآخر
والحنفي ما به الا اذا اتصل
لكن لدى تقديم الكرخي بقا
فان يزل يعد فعلا ما فعل
اطلاقه كحزبه لكن على
ومن يؤخر مع ظن الموت عص
على الاداء لا القضا كالقاضيين
ومع ظنه البقا الصحيح لا
وجوب ذا العزم اذا فهو القوي
وما على هذين ينهى ظاهر
منه والا آخر له احتمال
تكليفه لا آخر الوقت انتقا
قلت أبو اسحاق عنه قد نقل
ما ما هنا اطلاقه قد حملا
فان يعيش ويوف فالجمهور نص
أعني أبا بكر مع القاضى حسين
يعصى خلاف ما كعج مهلا

﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا
كالا كثيرين ثالث الشقاق
أبو المعالي شرطه الشرعا
فترك ما حرّم لو تمذرا
أو تختلط عرس بغيرها فتين
الا به المقدور أوجب مطلقا
إن سبياً كالنار للاحراق
لا ما يرى عقلياً أو عادياً
الا يترك الغير واجبا يرى
حرم كنس طالق من زوجتين

﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كزها ما تناولا
بطل صلاة الزمن المكروه
خلاف رأي الحنفى فحاولا
ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحده بالذات
 في نحو منصوب فقال المعظم
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب
 ثم وأحمد فنهاها معا
 آت بواجب خلافا لأبي
 قال امام الحرمين مرتبك
 مع انقطاع جبل تكليف وضيق
 وساقط على جريح ان حصل
 قيل البقا وقيل في انتقال
 لا حكم فيه موضح الاشكال

بجهتين جاء كالصلاة
 فيه تصحح والثواب يُحْزَمُ
 والفخر للبطل ويسقط الطلب
 وخارج من أرض غصب مقاما
 هاشم القائل بل بما أبي
 في ورطة العصيان يعني مشتبك
 من مانع النهي وذامعني دقيق
 مكث يمت وكفوه ان انتقل
 مخير قال أبو المعالي
 يُلْفَى وقد توقف الغزالي

﴿مسئلة﴾

وجوزوا التكليف بالحال
 وابن دقيق العيد والشيخ أبو
 للاعتزال غير ما قد امتنع
 والآمدى وأهل الاعتزال من
 وابن الجويني كونه قصدا طلب
 والمذهب الحق وقوع الممتنع

أى مطلقا ومنع الغزالي
 حامد والاكثر ممن ينسب
 لعلمه جل بأن ليس يقع
 بغداد ما للذات منعه زكن
 أى لا ورود نفس صيغة الطلب
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

﴿مسئلة﴾

حصول شرط الشيء شرعا ما اشترط
 في صحة التكليف جل من ضبط

في الكافرين كلّفوا الفروعا
 خلفنا لرأى الاسفرائيني أبي
 للحنفي مطلقا والجاعل
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي
 فيما جرى خطاب تكليف وما
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف
 مفروضة وصححوا الوقوعا
 حامد والاكثر من منتسب
 ذا في الاوامر فقط والقائل
 وخصص الشيخ الامام خلفنا
 اليه من خطاب وضع اتى
 وأثر العقود وهو الواقى

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل
 بالكف كلف أى بالانتهاء
 وقيل فعل الضد قوم كلفا
 وقيل قصد الترك فيه يشترط
 والامر عند الجم للفعل سرى
 بعد دخول وقته الزاما
 ويستمر حالة المباشرة
 قال امام الحرمين ينقطع
 وقال قوم لم يكن تعلقا
 فاللوم قبلها على التلبس
 ففندنا في نحو لا تصل
 وفاق ما الشيخ الامام رأتى
 بعدم الصلاة أى بالانتفا
 قلت نعم ليس أنجره فقط
 تعلقا من قبل أن يباشرا
 وقبل أن يدخل ذا اعلاما
 في مذهب الاكثر من باشره
 وهو فيه للغزالي تبع
 الا لديها وهو قول حقا
 بكفه المنهى فافهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف وائر طلبه
 يعلم في الصحيح المأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار
 لصحة الإيقاع عند وقته كضم غداً مع علم سبق موته
 على غداً خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطعاً يعتقد
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي اتصل به على الترتيب أو على البدل
 فيحرم الجمع لدى الحالين أو يباح أو يسن فأرغ مارعوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح إذ أنت مكتوبه
 لا ما باحاديثي على الأصح قلت ووجه ذا الخلاف ماوضح
 إذ أنما الخلاف في الحجية والسبع عن تواتر رويته
 وقيل إلا ما الاداء ناله كالدّ والتخفيف والامالة
 قال أبو شامة والذوقاً فيه من الالفاظ خلف القرآن
 وبالشدوذ لم يجران يُقرا وهذا الصحيح ما تبدي العشر
 خلاف ما الشيخ الامام اعتقداً والبغوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسلك الآحاد به فهو الصحيح لوجود نسبه
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذباً للمرجئه
هل البيان واجب في مجمل ثالثها الاصح ان للعمل
والحق انه دليل النقل قد يجدى اليقين بقرائن انعقد
* المنطوق والمفهوم *

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا
ما جزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة
وجزئه تضمننا يسام واللازم الذهني له التزام
وذين للعقل اتسبن والسابقة لفظية لكونها المطابقة
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شئ فدلالة اقتضا
وحيث لم تقتضيه (١) العبارة ما لم يكن قصد فدى اشاره
مفهومنا لا فيه ذا ان واقفه في حكمه المنطوق فالموافقه
فخوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلحن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)
قلت وذا الاكثرين ينمى والخلف في تسمية وأما
في الاحتجاج فالوفاق قد زعوا فالشافعي والامامان رأوا

أن دلالة لذا قيسيه^(١) وقيل لا بل انها لفظيه
 فالجبة^(٢) السياق والقرائن^(٣) تفهنا والآمدى يقارن
 وهي^(٤) مجازا طلق الأخص في أعمه وقيل نقل العرفي^(٥)
 وان يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذي استمر إليه
 ما ترك المسكوت من كالهائب^(٦) ولا جرى المذكور مجرى الغالب
 وقد نفي الثاني أبو المعالي^(٧) أو جله^(٨) بحكمه أو غيره
 والمقتضى المذكور لا يمنع من بل قيل معروض المزيده
 جأ^(٩) صفة كالغنم التي قيدت لانبو في السائم حسب في الأصح
 ثم هل المنفى معلوف^(١٠) الغنم قلت الامام^(١١) أول القولين قد
 وعلة ظرف وحال وعدد^(١٢) منها وشرط غاية حصرا عقد
 الا انما فصل الضمير خبرا تقديم معمول واعلى ما جرى

- (١) أى قياسيه (٢) يعنى الغزالي (٣) أى دلالة (٤) حقيقة عرفية
 (٥) أى من مثل الخائف (٦) يعنى امام الحرمين (٧) أى الخطاب
 (٨) أى فى الحكم (٩) أى مفهوم المخالفة (١٠) أى نحو فى السائمة
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعنى الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلى إلا كما فى لافقى إلا على
ثم الذى قد قيل منطوق (١) على ما سيجى بيانه مفصلاً

﴿مسئلة﴾

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب
وقيل معنى لقباً (٢) رأى ينى وقيل معنى لقباً (٢) رأى ينى
فابن خوزيمنداد عدّ قائله (٣) فابن خوزيمنداد عدّ قائله (٣)
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤) وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما
فابن الجوينى صفة ما ناسبت فابن الجوينى صفة ما ناسبت
قلت وفى حجية الموافقه قلت وفى حجية الموافقه
أبدى الانام كلهم موافقه

﴿مسئلة﴾

قد قيل فى الغاية منطوقٌ علا قد قيل فى الغاية منطوقٌ علا
فصفة قد ناسبت ذا المدد فصفة قد ناسبت ذا المدد
فعدد فسبق معمول خلاص فعدد فسبق معمول خلاص
وخالف ابن الحاجب البيان وخالف ابن الحاجب البيان
والاختصاص الحصر والشيخ الامام يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال
حجية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

﴿مسئلة﴾

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلاً
 وحجة فالكيا والرازي وشيخنا الامام والشيرازي
 تفيد ههما وقيل نطقا قلت أراد ذا المقال النطقا
 هنا (١) وفي الغاية بالاشارة (٢) فقد بدا أنهما من دارة (٣)
 كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور في الاصح
 ومن هنا ادعى الزمخشري أن هذى تفيد الحصر قلت ذاحسن

﴿مسئلة﴾

من جملة الاطاف احداث اللغة لما الضمير قد حوى مبلغه
 أقوى من المثال والاشارة افادة وأيسر العبارة
 وتلك ألفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت
 وباكتساب عقلنا من نقل لا بمجرد اطلاع العقل
 مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى مبنى
 للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل
 كشل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذينك اقسام
 والوضع جمل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا بمنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالاشارة (٣) أى من

دائرة المنطوق لا المفهوم

إذ عنده لا بد من مناسبة في اللفظ للمعنى الذي قد صاحبه
 فقول يعني ان هذى الحامله
 وقيل يعني أنها تنكفيه في
 قلت الصحيح منهما ذا الثاني
 فاللفظ الخارجى لا للذهنى
 وشيخنا الامام بل للمعنى
 ولم يكن لكل معنى معتبر
 والمحكم المتضح المعنى قل
 عليه بعض الاصفا قد يُطلع
 لما خفي من المعاني الآ
 كُتبتى الحال تقول الحركة
 في اللفظ للمعنى الذى قد صاحبه
 على حصول الوضع للمشاكله (١)
 اعطاء معناه عن الوضع وفي
 حكمه عن عباد الاصفهاني
 بوضع خلفاً لامام الفن
 من حيث هو من غير أن يعنى
 لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر
 بعلم ما تشابه اختص العلى
 الفخر لفظ شاع ليس بوضع
 على الخواص الراجعين عقلا
 معنى عرى الجسم اقتضى تحرُّكه

﴿مسئلة﴾

قال ابن فورك وجهه ورالسلف
 علمها الله بوحى أو خلق
 قلت كقول شيخنا الحلى
 للاشعري التوقيف أيضا ينسب
 لكونها ذات اصطلاح عرفت
 من الاشارة مع القران
 ان اللغات ذات توقيف سلف
 ذا الصوت أو علمه ضروري رزق
 الظاهر الاول عند العقل
 وأكثر المعتزلين يذهب
 بنحو ما أطفأنا تعرفت
 قال أبو اسحاق الاسفرائنى

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتجج في التعريف توقفي وما إليه لم يُحتج فيحتملها (١)
وقيل عكسه وقد توقفا جمَّ علا والمصطفى أن يُوقفا
فيه عن القطع وأنَّ الأولَا أعني به التوقيف مظنون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلاني وأبو المعالي والآمدی وكذا الفزالي
لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس
نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي
وقيل تثبت الحقيقة فقط ولفظة القياس تغني من ضبط
عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقرار فيه عمّا

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصوّراً فقل
لفظ جزئي والآ كلى فتواط ما استوى في الكل
مشكك لدى تفاوت وان تعدّداً فمتباين يعين
فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف يحد
وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين
أولاً فذا (٣) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازاً مثل معني الأسد
والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع
فان يرى التعيين خارجياً فالشخص قل والجنس فه ذهنيّاً

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ثاني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه
 * مسألة *

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا
 لنسبة بينهما في المعنى وفي الاصول من حروف المبني
 وعنده لا 'بد' من تغيير في لفظ ما اشتق ولو تقديري
 وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادي (١)
 من لم يقم وصف به ما اشتق له من لفظه اسم خالف المعتزله
 ومن بنائهم مقال الكلي ان الخليل ذابح للنجل
 وهو ابنه اسماعيل في ماصححا مع اختلاف بينهم هل ذبحا
 فان يقم ذو اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع
 واشترط الجدل لكون المبني حقيقة بقاء أصل المعنى
 ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالمكلم (٢)
 والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل
 معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد
 وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الأول
 لم 'بسم' بالأول بالاجماع قلت وذا الواقع في الشيع
 فالفخر مع أتباعه له استند وقد نحاه الآمدي فليتمد
 وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات انصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

* مسألة *

وقوع ذى ترادف تحققا ثعلب وابن فارس لا مطلقا
والفخر لا الاسما التى تعود للشرع ثم الحد والمحدود
ونحو لفظ حسن مع بسن عن الترادف عريا في الأحسن
والحق ذا التابع يُعطى تقويه والردف عن ردف بنى للتسويه
ان لم يكن تعبد باللفظ تم وخالف الرازى بمنع منه عم
وصاحب المنهاج^(١) والهندي مما فيما اذا من لغتين وقعا

* مسألة *

واقع المشترك البلغى لا وثعلب والابهرى مسجلا
وخص قوم بالقران المنعا وقيل والحديث أيضا جمعا
وقيل واجب وقيل ممتنع والفخر بل بين النقيضين منع

* مسألة *

اطلاقه في معنيه جازا معا يصح لغة مجازا
والشافعي والقاضي والمعتزل حقيقة رأوه زاد الاول^(٢)
وظاهر في ذين حيث عدما قرينة فليحملان عليهما
والباقلاني جاء عنه محمل لكن عليهما احتياطا يحمل
قال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لأنه في لغة وقيل بل
 وجمع هذا باعتبار معنيه
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف
 ومن هنا نحو افعلوا الخير شمل
 وقيل للقدر الذي يجوزان
 في النفي لا الاثبات جازذا العمل
 أكثرهم إن ساغ مبنى عليه
 خلقا لما للباقلاني من خلاف
 ندبا وواجبا وقيل ذا مجل
 يشتركا وهكذا المجازان

﴿مسئلة﴾

حقيقة لفظ بوضع أول
 للغة عرفا وشرع تنى
 قوم لغوا شرعية امكانها
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا
 للامدى توقف قد وقعا
 ولغى الحاجي والشيرازي
 أى دون دينيته والشرعى
 وهو على المباح والمندوب
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة
 فبان حتم الوضع قبل الحال
 وهو الذى اختير فليل مسجلا
 وواقع ذا خاف الاسناد معا
 مستعمل الى ثلاث فصل
 ووقع الاولتان جزما
 وابن القشير والقاضى بل وجدانها
 وفرقة نعم سوى الايمان لا
 واختار وفقا للامامين معا
 وقوع فرعية الامتياز
 ما^(١) لم يند سماه غير الشرعى
 يطلق قلت مثل ذى الوجوب
 ثانية فى الوضع عن علاقته
 وهو اتفاق دون الاستعمال
 والمرضى نعم سوى المصدر لا
 الفارسي فطلقا قد معنا

والظاهرى في كتاب سنة
أو قبورها أو جهلها أو كان ذا
وليس غالبا على اللغات قد
حيث الحقيقة عن الامكان
وهو والنقل خلاف الاصل
قيل فللاضمار فاقا حملا
بالشكل أو وصف بد أقديدى
أو غالبا لا نادرا والضم
كل لبعض لمسبب سبب
في الاشتقاق ثم الاستعداد
وتلحق الاسناد في المعروف
وافقت في ذا النقشوان وابنا
أما الامام الحرف مطلقا منع
وليس في الاعلام خلف الحجة
بصحة النفي المجاز يستبين
وفقد حتم الطرد والطريقة
يوقف على المسمى اللذ تبع
ثم اشتراط السمع قالوا مصطفى

واعديل له لثقل الحقيقة
بلاغه أو شهرة أو غير ذا
شد فتى جنى ولا لمعتمد
خلت خلاف مذهب النعمان
وفوق الاشتراك عند الحمل
ومنها التخصيص فيه أولا
أو باعتبار ما يؤل قطعا
مرارا النقصان ثم الزيد
عكسهما تعلق بذى نسب
قلت وفي الحروف قرب بادي
وجاء في الافعال والحروف
عبد السلام قلت وهو الاسنا
والفعل والمشتق الا بالتبع
فيما للمح صفة توجه
ويتبادر السوى لولا القرين
في جمعه مخالف الحقيقة
لزوم قيد وضعه للممتنع
في نوعه والآمدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرب
وليس في القرآن وفقى المعظم وابن جرير والامام الاعظم
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز
وقبل الاستعمال منتف كلاً ذين على عرف المخاطب احتملا
ففي خطاب الشرع معنى شرعي لان هذا عرفه والمرعى
من بعد عرف ثم اللغوى الامدى والحجة الخلف روى
في الميثب الشرعى قالا المجمل والنفي ذاك اللغوى ذا يحمل
وفي مجاز راجح تعارض حقيقة بالضد ثالث الرضى
ذا مجمل ثبوت حكم في الحساب يمكن كونه مراداً من خطاب
لكن مجازاً لا يدل أنه مراده الخطاب بقبينة
على حقيقة له خلفاً لما لمذهب الكرخى والبصرى اتنى

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال في معناه والمراد لازم وفي
فهي حقيقة فان لم يرد معناه بل قالا بلزوم قد
عن لازم فهو مجاز ثم حد تعريض المعمل في معناه قد
لوح بالغير وبالحقيقة يسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

اذن يقول سيويه للجواب مع الجزاء والشاوين اُجاب

بدائاً الفارسي غالباً
 أو قسمت للشك للتخيير
 وقربت كذا الحريري ادعى
 أي حرف تفسير ندامن يبعد
 وإن تشدد فسمي مستفهما
 ونعتاً أو حالاً على الكمال دل
 إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً
 مضافاً اسم زمن له وضع
 معللاً حرفاً وتيل ظرفاً
 إذا الفجا حرف وفاق السالك
 زنجشري الزجاج بل ظرف زمان
 ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر
 الباء للاتصاق جا للتعديه
 وسبب وبدل مقابله
 وجاء مع وعن وفي وكعلى
 كذاها التبعض وفق الاصمعي
 بل حرف عطف والاضراب عرض
 يد سمي كغير أو من أجل
 على الصحيح فيهما وبأدى

إن جاء شرطاً زائداً وسالبا
 كالواو بل أي وللتخيير
 كليت شعري سلماً أو ودعاً
 أو من توسط دنا تردد
 به وشرطاً فما وموصولاً كما
 ووصلة إلى ندا ما فيه أل
 به منه كذا أتى بديلاً
 ولمستقبل وقت في الأصح
 مفاجئاً وفاق عمرو ياني
 في مذهب الاخفش وابن مالك
 مبردمع ابن عصفور مكان
 أي غالباً للحال والماضي ندر
 والاستعانة كباء التسميه
 وقسم وأكدوا بالناقله
 وعلة وغاية مثل الى
 والفارسي وابن مالك وعي
 ابطلاً أو تحوُّلاً الى بغرض
 ثم لعطف شركة ومهل
 قبله ذالها بالخلف للعبادي

حتى انتهاء غالبا وعمله
 رب لتكثير وتقليل ولم
 على الاصح انها اسم تلقى
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن
 وجاء تقيلا وزيدا أما
 فالعطف ترتيبه يبدى معقبا
 في جاء للظرف وللمصاحبه
 مؤكدا موافقا معنى على
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا
 كل سمي يفيد الاستغراق في
 أعنى هذا المعرف المجموع مع
 اللام للتعليل واستحقاق او
 ولاختصاص قسم عقبى عجب
 وأكدت وبلغت ومثل في
 لولا اقتضى في اسمية ان امتنع
 وفي المضارعة تخصيص حجا
 لو حرف شرط في المضى وقديقع
 عند وقوع غيره والذي شاع
 لمحض ربط الشلو بين نفى

وجاء يستثنى به في قله
 تخص واحدة خلاف من زعم
 مرادفا فوق وشاعت حرفا
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن
 علا الفتى يعلو ففعل حتما
 بحسب الحال ويبدى سببا
 تعليل التعويض والمناسبه
 وفا وباء وكذا معنى الى
 كجد لكي تعد من أهل الوفا
 أفراد ما نكر والمعرف
 أجزاء مفرد معرف يقع
 ملك وتمليك وشبهه رأوا
 تعدية توكيد سلب ما سلب
 من عن الى عند على بعد تنفى
 جوابه لكون شرطه وقع
 والماضى توبيخا وما للنفى جا
 مستقبلا عمر ولما كان يقع
 بغيره حرف امتناع لامتناع
 ومصطفى الشيخ الامام مصطفى

ان اقتضى امتناع ما يليه وكونه مستلزما تاليه
 ثم احتم انتفاء تال لامما ان لم يكن ما يخلف المقدما
 مثاله لو كان فيهما الى فسدتا وان سوى يخلف فلا
 كقولنا لشبح لو جملا كان اسكان حيوانا مثلا
 وحيث لم أثبت الاولى كالاثر لو لم يخف سم أو مساو كالخبر
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او أدون في المثال ضمن الاصل لو
 اخوة النسب تلتقى لما حلت لما من الرضاع حرما
 قلت صواب ذا المثال عكسه لانه لو لم يخف لم نفسه
 ولتمنّ ولتقليل والعرض والتحضيض فيه ثبنا
 ان حرف نبي نصب استقبال مؤكدا وأبدا نفي المثال
 خلفا لمن زعمه وللدعا وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا
 ما اسمية حرفية خذ أولى نكرة قد وصفت موصولا
 تعجب استفهم وشرطا آتبه وقتية وغيرها والثانية
 كذا انقساما مصدرية كما قد جئت أجزيه بما قد انما
 بعمل وبسواه تنفي زادت بكف وبغير كف
 من لا بداء غالبا وبدل بعض بها أيضا وبين عال
 والفصل تنصيص العموم كالى والباوعن وفي وعند وعلى
 من الذى بالفتح اسم قد وفت شرطية نكرة قد وصفت
 موصولة وأفهم أبو على نكرة تمت وليس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا تصورا وما له اني تلا
 الواو تعطى مطلق الجمعيه وقيل بالترتيب والمعيه
 الامر نفس لفظه حقيقه في الصيغة المخصوصة الطريقة
 لا الفعل قيل في المحل المشترك وقيل بين الاولين مشترك
 وقيل بين الاولين والصفه والشان والشئ وحد معرفه
 هو اقتضاء فعل غير كف عليه دل غير نحو كف
 فقد العلو مع الاستعلاء اغفر وقيل بل كلاهما فيه اعتبر
 وأهل الاعتزال والسمعاني اعتبروا الاول دون الثاني
 كذا فتى الصباغ والشيرازي وعكس البصري ذا والرازي
 والآمدى مع فتى الحاجب عن أبى على وابنه اعتبار أن
 يراد باللفظ دلالة الطلب وطلب ثم بديهي النسب
 والامر عندنا سوى الاراده خلفا لما المعتزلى اراده

(مسئلة)

اختلف القائل بالنفس هل للامر لفظ خصه الشيخ حظل
 فقيل للوقف وقيل الاشتراك والخلف في صيغة افعل كدراك
 جالوجوب النذب تهديد معا اباحة ارشاد الاذن الدعاء
 تسخير تأديب امتنان انذار قصد امثال لاهانة اختصار
 تعويض التعجب الاخبار تكذيب المشورة اعتبار
 تعجيز التمنى والاكرام تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجبل اعتقد وقيل ثان ما نريدي المشترك
 ولغة شرعاً حجبي خلف ورد وفيهما القاضي مع الغزالي
 بينهما وقيل ذا وذا اشترك وقيل فيهما وفي الاباحة
 والآمدى وقفوا عن تالي وعابد الجبار الاعتزالي
 وقيل في التهديد والثلاثة والابهرى الحتم أمر الرب
 موضوعة لقصد الامثال وقيل بين الخمسة الأمام
 أمر النبي مبتدأ للندب وقل وفاق ابن الجويني وأبي
 وقيل بين الخمسة الأحكام ذي الجزم في اللغة ثم ان حصل
 حامد ذا حقيقة في الطلب هل قبل بحث واجب ان يُعتقد
 بها من الشارع أوجب العمل فان تلا الحظر الامام أو لمَح
 منه الوجوب خلف عام قد ورد قال أبو الطيب والشيرازي
 من بعد الاستئذان فالفعل يُبَحَّ قلت عليه الجزم للوجوب فا (١)
 والسمعى والامام الرازي والنهي من بعد الوجوب المعظم
 وابن الجويني منه قد توقفا قيل مبيح قيل للوجوب كف
 حنظل وقيل بل بكره يحكم
 عن سابق وابن الجويني وقف

﴿مسئلة﴾

الأمر جا لطلب الماهية ليس لتكرار مولا للمرة
 والمرّة أنسب لضرورة امتثال وقيل مدلوله الاستاذ قال

والقزويني السكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقل جا لواحد خفي
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصرف
قيل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط
قيل لفور أو لعزم قيل بل مشترك أي بين فور ومهل
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمتثل
خلفا لمن منه ومن وقف قلت اتفاقاً بامثال اتصف
﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي
يستلزم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر
قلت أبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر
نم الأصح أن الاتيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزما
وأن مر بالضرب مابه أمر وان أمراً بلفظ ذا وعمر
يدخله وان مأموراً قبل نيابة الا لمانع عقل
﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الامر النفسي بواحد معين للحسن
نهى يرى عن ضده الوجودي فقم يري فيها عن القمود
والقاضي عنه انه تضمنه والامدى كالامام استحسنة
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحمجة اقنى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم
لفظيه لأعينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْتَجَلَا
والنهي قيل فيه بالصدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمَرَّ
قلت وقيل لا فلا خلف كما به ففي الحاجب نقلاً جزماً

﴿مسئلة﴾

أمران غير متعاقبين أو بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بها تماثلاً وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فليل بهما يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفا بالعادِ قدّمه والآ فقفا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في عطف اذا رُجِحان ضدّ ينتفى
فان أبى التكرار فيما سبّقا فالثان تأكيد وفاقاً مطلقاً
والنهي حدّ باقتضاء كف عن فعل شيء لا بنحو كف
صيعته أتت بجُرْمَة معاً كراهة ارشاد واليأس الدّعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى قيد عداة وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار قلت ولتهديد والاخبار
ارادة امثال التأمين تذكير الاهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما بيانه في الامر قد تقدما
وقد يُرى عن واحد وعن عدد جمعا وفرقا وجميعاً انمقد

مثل مخير الحرام التفرقة ما بين نعليه الزنا مع سرقه
مطلق نهى الحظر للفساد فَا ونهى تنزيه كذا في المصطفى
شرعا وقيل لغة وقيل يقوم معناه له دليلا
فما عدا المعاملات مطلقا وفي معاملات ان تحققت
قال فتي عبد السلام واحتمل أيضا رجوعه إلى أمر دخل
أولازم وفاق ما الجبل ضبط والفخر والحجة في الشك فقط
فان لخارج كذا التطهر بالغصب لم يفده عند الاكثر
وقال أحمد يفيد مستجلا ولفظه حقيقة وان خلا
عن الفساد لدليل لحقا والحنفي لا يفيد مطلقا
بل الذي بعينه النهى قضى ما شرع الفساد فيه عرضا
قال ومنهى لوصفه يفي يفيد صحة وقيل ان نفي
عنه القبول صححن وقيل بل نفي القبول عنه للفساد دل
قلت اذ ان ينف للعصيان فالأول الاقوى والا الثاني
ونفي الاجزا يشبه نفي المعاد الى القبول قيل أولى بالفساد

(العام)

العام لفظ جاء للصالح له مستغرق من غير حصر دخله
ثم الصحيح ان تحته دخل نادرة وغير مقصود أهل
وان هذا بالجاز قد يلم وهو اتفاقا من عوارض الكلم
قيل ومن عوارض المعاني وقيل ذا في الداخل الاذهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض
 كما عزی للشافعي قطعيه قات ولا خلف بذی القضية
 وكل فرد خاصة ظنيه وذا لنا وقيل بل قطعيه
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استلزما
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

مسئلة

كل مع الذى التى أى وما ومن متى وأين ثم حينما
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بأل اضافة معرف
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا
 ولابن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جعل
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخالى
 واحده زاد وقد تميزا بوحدة فما عموم أحرزا
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المعلى
 نكرة فى النفى للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم
 وذا لدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى
 تفيده نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا

قلت كذا ان حزت للسفيه
أو نفيها مثل غريب مطبق
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا
قلت وفي معرض الامتنان
وقد يعم اللفظ عرفاً مثلاً
كان يرتب على وصف يقوم
ثم الأصح ان جمعا منكراً
جمع ثلاث لأننا وجازا
نعميم عام عم مدحاً ثم ذم
وثالث يعم مطلقاً وعم
ولا أكلت في القوى قبل وان
لا المقتضى ولا الذي قد عطي
قلت عبارة الكثير ان في
ومثبت الفعل ونحو في السفر
معلقاً بعلة لفظاً نعم
وانه الترك الاستفصال
وان نحو أيها النبي لا
وان نحو أيها الناس شمل
ثالثه التفصيل ثم انه

بمن كان يوجد من حرفيه
أو بالقليل والكثير يصدق
هذا كلاً ذو باطل مُسَاعِداً
والشرط كاعف ان أذاك جاني
حرمت امهاتكم أو عقلاً
حكم والاستثناء معيار العموم
ليس بعامة ثم ان اندراً
اطلاقه في واحد مجازاً
ان لم يُعارض عام آخر ثم
شبيهه لا يستويان في الأتم
أكلت قلت ان هذا لم يهن
على الذي عمومهُ قد عرفاً
مفيد تخصيص خلاف الحنفي
قد كان يجمع ولا الذي حضر
عم قياساً خلف من ذاك زعم
نزل ما العموم في المقال
يشمل أمة النبي مُسجلاً
نبينا وان بقل قد اتصل
يعم عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود بدون من يعقب في الوجود
 وأن من حين تفي شرطه تناول الأناث في القضية
 وأن جمعا كالمتى سائرا لا تدخل الأناث فيه ظاهرا
 فاما الخطاب للواحد ما بعده قيل عادة قد عمما
 وانه خطاب ذكر سنة أهل الكتاب ماسرى للأمة
 وانه مخاطب داخل في ضمن عموم من خطابه في
 ان كان سيق خبرا لا أمرا قلت كذا الامر كما قد مر
 وان جمعا لاسم جنس حرا بمن كن أموالهم اذ يقرأ
 من بعد خذ يقضى بأن يستغرقا أنواعها والآمدى تعوقا

﴿التخصيص﴾

قصر الذي يعم بما شمله في بعضه التخصيص والتقابل له
 حكم يكون ثابتا لذي عدد والحق انه يجوز للأحد
 ان لم يكن أنى بلفظ جمع وان يكن فلا قل الجمع
 وقيل مطلقا ومنع المطلق شذ وقيل المنع الا ان بقى
 ما ليس محصورا وقيل إلا أن يبق منه ما يدانى الاصلاح
 والعام ذو خص مراد حتما عمومه تناولا لا حكما
 وما به الخصوص يعني لم يرد كلى استعمال في جزء فقد
 لاجل ذا كان مجازا قطعاً والأول الاشبه فيه يرعى
 وفاق ما الشيخ الامام ينتخب والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتني به وقال الراز أعني الحنفى
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل
 أبو المعالي ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هماما اللفظ حاز
 تناولاً مع اقتصار ضيقا والا كثرون بل مجاز مطلقا
 وقيل ان يُشتثن منه نصّا وقيل ان بغير لفظ خصّا

﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصا رأى وقيل إن عنه العموم أنبا
 وقيل حيث بعين وضح تخصيصه قلت وذا هو الاصح
 وقيل في مخصص بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل
 وقيل في أقل جمع حقّا وقيل غير حجة ذا مطلقا
 قلت وذا الخلف الذى قد حازا يخص من يعدّه مجازا
 أما الذى يعدّه حقيقة فحجة قطعا يرى طريقه
 ويتمسك بذى العموم فى حياة طه قبل بحث المقتنى
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفا لما نبجل سريج اصطفى
 ثم كفى فى البحث ظن العدم خلفا لما للباقلانى ينتمى
 قلت عن الحجة جا توسط فقال إنما الذى يشترط
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالانتفاء النفس وهو أحسن

﴿المخصص﴾

تسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وذا أن يخرج
بنحو الآ من يكون قد جلا
بحسب العادة حتما وصلا
وقيل عام قيل بل أتى الأبد
وعن عطا وحسن في المجلس
وقيل ما لم ينتقل الى كلام
وقيل بل كلام ربنا وسع
ثالثها ذا متواطى ما قنا
قلت ومطويه ليس استثنا
ثم الاصح وفق نجل الجاجب
بعشرة إلا ثلاثا العشر
ثم ثلاث أخرجت فأسندا
قيل له ذكرنا وقال الاكثر
وبالقلاني قال معنى دين
مركب ومفرد وقد لفا
قيل كذا الا اكثر قيل والسوا
وقيل لم يستثن عقد من عدد
وهو من المنفى اثباتا يفي
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان في طي الكلام مدرجا
أصل التكلم وقيل مستجلا
عن ابن عباس لشهر فصلا
وابن جبير ثلث عام الأمد
مجاهد لسنتين ينشى
وقيل ان كان نواه في الكلام
جوازه فحسب أما المنقطع
مشارك خامسها قد وقفا
هو مجاز فيه وهو الأسنى
أن مراد الغير من مخاطب
أى باعتبار عدة أفراد حصر
للباق تقديره وكان مسندا
سبع والآ للمراد تظهر
قد جاء وضعا بازاء اسمين
مستغرق خلف شذوذا سوغا
وقيل ان صراحة عددا حوى
وقيل مطلقا فأول ما ورد
وعكسه خلفا لرأى الخنفي
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذ لا عطف كلاً علقه
 في جمل تعاطفت ذا يرجع
 وقيل إن سيق الجميع لغرض
 والفخر كالنعمان قال ما سلك
 وقيل يوقف وأما ما التحق
 أما القرآن بين جملتين في
 في غيره وللنساوي المزي
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما
 وما وجوده وجوداً عدماً
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق
 وجائز على الوفاق أن يرد
 الا وفاق من في الاستثنا منع
 عوداً وان أتت فان توسطت
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقة
 ما لم ير المعمول فيما لحقا
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى
 بعد عموم لو أداه الربط
 أما كحتى مطلع الفجر فذا
 جب الاصابع من الاولى الى
 بما تلا ما لم يكن مستفرقة
 للكل تفريقاً وقيل يجمع
 وقيل إن بالواو عطفها عرض
 سوى الاخيرة وقيل مشترك
 بمفردات فهو بالكل أحق
 لفظ بحكم بالتساوي لا بني
 مثل أبي يوسف منه يجتنى
 عدمه العدم منه لزماً
 بحسب الذات نرى مستلزماً
 بالعود للكل على القول لاحق
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت
 لجل بالجملة الملاصقة
 ضمير معمول لما قد سبقا
 في العود والمراد غاية ترى
 بها لعمها كحتى يعطو
 أنى لتحقيق العموم وكذا
 ابهامه الخامس عدّ بدلاً

بعض. وذا الاكثر عنه أضربا
 والثاني من قسميه رب الفصل
 خلف شدوذ وابن ادريس منع
 وفي الاصح خص قرآن بما
 وهو بما تواترت قلت بلا
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم
 ثالثها ان ذا بقاطع جرى
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل
 قلت وفي تخصيص ذا لذات
 وبالقياس. والامامُ ذا نفى
 قلت ففى سريح القائلُ ذا
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا
 قوم اذا لم يك أصله وجد
 كرخيهم اذا لا بدى انفصال
 قلت وقطعى القياس ثبتا
 كذا دليل للخطاب قد وفا
 وان يقر فى الاصح قلت فى
 فى عطف أفراد الذى عم على
 بعض ومذهب الذى روى وان
 ولهم الشيخ الامام صوباً
 يجوز تخصيص بحس عقل
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع
 منه وسنة بكل منهما
 خلف اذا قولية ذى يجتلى
 بخبر الواحد عند المعظم
 تخصيصه قبل وعكسه أرى
 خص وللقاضى توقف حصل
 تواتر هذا الخلاف يأتى
 أى مطلقاً أبو على ذا خفا
 أبو على كالامام نبذا
 مخصص غير القياس مطلقاً
 مخصصاً من العموم المنعقد
 خص توقف أبو المعالي
 مخصصاً جزماً وبالفحوى أتى
 على الاصح ثم فعل المصطفى
 عمل آمة النبي ثم اصطفى
 ما خص أو رجوع مضمراً الى
 كان صحابياً وذ كر البعض من

أفراد ما عمو لا يخصص قلت وقد يافى هذا مخصص
 بأن يرى المفهوم منه يعتمد وأن عادة بترك ما يعد
 من جملة الأمور تخصيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا
 وأن ذا العموم لن يقتصر على الذى اعتيد ولا الذى ورا
 بل يلهى لاجله ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى
 للجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

(مسئلة)

يقفو جواب عدم استقلالاً عموماً أو خصوصاً السؤال
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافعى يعتبر
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لا خصوص السبب
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر
 ظنية الشيخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد
 فى رسم آيات القران صاحبه نال حوى العموم المناسبه

(مسئلة)

الخاص ان عن عمل تربصاً نسخ ماعم والآ خصصاً
 وقيل ان تقارنا تعارضاً فى قدره كالنص خصصاً عارضاً

أبو المعالي مع حزب الحنفى العالم ذو التأخير ناسخاً بنى
والوقف عند الجهل اذ كل سقط وان يرى العموم من وجه فقط
فليطلب الترجيح كما ينصر والحنفى نسخ المؤخر
* المطلق والمقيد *

مطلقنا هو الذى دل على ماهية من غير قيد دخلا
والآمدى والحاجبى زعماء لوحدة شاعت أنى توهاه
* نكرة فأمرنا بطلاق ماهية قالا بجزئى لى
وليس شيئاً قيل بل بكل جزئى وقيل الاذن فيه يجلى
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر من اعتراضه عليهما نظر
اذ مورد الامر ين لفظ النكرة واذان يُنكران ماذا اعتبره
* مسألة *

هذان كالعام وضده وزد أنهما حكمهما ان يتعد
وموجب وأثبتا وقد حصل مؤخرًا اذ والقيد عن وقت العمل
* بطلاق فناسخ والآ أوجب لمطلق عليه حملاً
وقيل هذا ناسخ حيث تلا قيل على المطلق ضد حملاً
فى نفي ذين من مفهوم أقام قيده به وذى خاص وعام
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى قيد بضد صفة ما اطلقا
وأن يكونا مختلفا فى الموجب عند أبى حنيفة الحمل أبى
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد والشافعى بل قياساً قلت قد